مظاهر من تطوّر التفسير العلمي في فكر النحاة
الحمل على الضدِّ أنموذجًا

د/ معاذ بن سليمان الدخيل(*)

الملخص

تُلخِّص الورقة جانبًا من جوانب التفسير العلميّ لدى نحاة العربيّة التي يفصح عنه تعامل النحاة مع (الحمل على الضدّ) بوصفه أداة من أدوات التفسير العلميّ عند النحاة. وانطلقت الورقة من فرضيّة ملخّصها أنّ أدوات النحاة التفسيريّة ليست في درجة واحدة، وأنّ تصوّراتِهم النظريّة متعدّدة ومتفاوتة لطبيعة الظاهرة اللغويّة وموقعَ النظام والقاعدة بين مستوى الوقائع والمعطيات اللغويّة من جهة ومستوى التجريد من جهة أخرى. وقد أظهرت الورقة ملامح من هذا التعدّد والتطوّر الذي طرأ على الاستدلال بـ(الحمل على الضدّ) بالقدر الذي يكشف ملامح مهمّة في تطوّر الفكر الاستدلاليّ عند النحاة من خلال المراحل والتمييزات الذي مرّت بها تلك الأداة التفسيريّة بين نحاة ينتمون إلى حقب متعدّدة.

الكلمات المفتاحيّة: التفسير العلمي، الفكر النحويّ، الحمل على الضد.

(*)أستاذ اللسانيات والنحو المشارك في قسم اللغة العربية وآدابها بكلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية في جامعة القصيم، المملكة العربية السعودية.

البريد الإلكتروني: msdkhiel@qu.edu.sa

Aspects of the development of scientific interpretation in the thought of the grammarians: the accounting on the opposite as a model

- Dr. Muaath Sulaiman Al-Dukhil, Associate Professor of Linguistics, College of Arabic Language and Social Studies, Qassim University, Saudi Arabia.

Abstract: The paper summarizes an aspect of scientific interpretation among Arabic grammarians, in which it shows how grammarians deal with (the accounting on the opposite) as a tool of scientific interpretation among grammarians. The paper started from the hypothesis that its summary is that grammarians' explanatory tools are not of the same degree, and that their theoretical perceptions are multiple and varying about the nature of the linguistic phenomenon and the location of the system and rule between the level of linguistic facts and data on the one hand and the level of abstraction on the other hand. The paper showed features of this multiplicity and development that appeared in the reasoning of (the accounting on the opposite) to the same extent that it reveals important features in the development of the inferential thought of grammarians through the stages and distinctions that this interpretive tool passed through among grammarians belonging to multiple eras.

Keywords: Scientific interpretation, grammatical thought, the accounting on the opposite.

المقدمة

قد يتبادر إلى الذهن أنّ اللغة، بحكم خصيصتها الإبداعية لدى الإنسان، عبارة عن وقائع مرتصف بعضها إلى جوار بعض، ولا سمة لها غير الفوضى وعدم الانتظام، وما إن نقرأ في تراث الأمم وعلومها حتى نقف على علوم اللغة المتعدّدة التي استطاع فيها علماء كل حضارة أن يقبضوا من شتات لغتهم ما يكوّن نظامًا ويتّسق ويطّرد. وقد كان نحاة العربيّة أحد أولئك العلماء الذين كان لهم قدم السبق في كشف نظام العربيّة وردِّ كثير من مظاهر اللغة إلى انتظام تتسق العربية فيه وتبدو متّسقة وملتزمة بنظام يوحّد مظاهر شتاتها وانفلاتها.

ولم تكن تحليلات النحاة وتقعيداتهم النظريّة في درجة واحدة من جهة علاقتها بالوقائع اللغويّة وقربها منها، ومن جهة قوّتها التجريديّة؛ ولذلك تهدف هذه الورقة إلى دراسة التفسير العلمي لدى النحاة في ضوء قولهم بما سمّوه بـ(الحمل على الضدّ، أو الحمل على النقيض) بوصفه مظهرًا من مظاهر إضفاء الاتّساق على الظاهرة اللغويّة، ووجهًا من وجوه مكافحة شتات المعطيات، وعقلها في نظام واحد. وتبدو قيمة هذه القضيّة وأهميّتها في كون الحمل مظهرًا من مظاهر القياس الذي يُلحَق بواسطته فرع بأصل في الحكم لاشتراكهما في علة واحدة، ويكون القياس في ضوء هذا المفهوم بيِّنَ الدلالة إذا كانت المسألة حملًا للشيء على نظيره ومثيله؛ فإنّ الشيء بمثيله وشبيهه يقترن ويشترك في الحكم بقوّة ما بينهما من تشابه وتقارب، غير أنّ هذا القياس الذي يظهر أيضًا في فكر النحاة بين الشيء وضدّه ونقيضه يبدو قياسًا لافتًا يستدعي التأمل والنظر والدراسة؛ لأنّ الشيء في مقابل نقيضه وضدّه يبدوان في طرفي نقيض لا يمكن أن يقع بينهما تقارب أو تشاكل وتماثل في الحكم. وتستدعي هذه الملاحظة النظر في طبيعة هذا القياس الذي ارتضاه النحاة، ومدى قوّته التفسيريّة في إضفاء مظاهر الانتظام

في وقائع اللغة ومعطياتها، وما جوانب الاستدلال المجرّد الذي وظّفه النحاة في ردّ شتات الوقائع اللغويّة إلى قانون يجمعها ويعقل ما تفرّق منها برباط نظاميٍّ واحد.

وتقوم الورقة على دراسة التفسير العلميّ بإظهار طبيعة العمل العلميّ من حيث سماته وخصائصه وأدواته ثم طبيعة التفسير العلمي، وبعد ذلك تدرس ظاهرة الحمل على الضدّ عند النحاة بوصفه أداة من أدوات التفسير العلمي الذي لجأ إليه النحاة لردِّ شتات المعطيات اللغويّة وتفرّقها في المسائل الصرفيّة، ولتحقيق ذلك تجيب الورقة عن الأسئلة الآتية:

١. ما طبيعة العمل العلمي، وما سماته، وأدواته؟
٢. ما مقصود النحاة بالحمل على الضد، وما منزلته في تنظير النحاة؟
٣. كيف وظف النحاة الحمل على الضد بوصفه أداة من أدوات التفسير العلمي؟
٤. كيف أسهم قول النحاة بالحمل على الضدّ في ردِّ شتات الوقائع اللغوية في أبواب التصريف إلى مظاهر من الاتساق والانتظام؟

وجاءت إجابة الورقة عن هذه الأسئلة في مبحثين:

الأول: العمل العلمي؛ سماته، وخصائصه، وأدواته، ومنزلة التفسير العلمي في العلم.

الثاني: الحمل على الضدّ؛ مفهومه، ومنزلته في فكر النحاة: حيث بيّنت الدراسة آلية توظيفه عند النحاة بوصفه أداة من أدوات التفسير العلمي، ومظاهر نظمه لشتات الوقائع اللغويّة في أبواب التصريف.

وتنطلق الدراسة في معالجتها لموضوع البحث من فرضيّة ملخّصها أنّ أدوات النحاة التفسيريّة ليست في درجة واحدة، وأنّ تصوّراتِهم النظريّة لطبيعة الظاهرة اللغويّة وموقعَ النظام والقاعدة بين مستوى الوقائع والمعطيات اللغويّة من جهة ومستوى التجريد من جهة أخرى، ذلك كله قد وقع الاختلاف فيه بين النحاة إذا

تتبّعنا أقوالهم وتحليلاتهم ومواقفهم في المسائل المختلفة. وانطلاقًا من هذه الفرضيّة سننظر في تصوّر النحاة لأداة التفسير المتمثّلة في (الحمل على الضدّ)؛ لاستظهار مدى هذا الاختلاف عند النحاة، ومعرفة تصوّراتهم النظريّة التي تكشف لنا جانبًا مهمًّا في فكر النحاة العلميّ. ولا أنسى في خاتمة هذه المقدّمة أن أتقدم بالشكر لأستاذنا الفاضل الدكتور عزّ الدين المجدوب وللصديق الدكتور سعود العنزيّ لإثرائهما الفكرة، فقد أفدت من نقاشهما وآرائهما ما أنضج الفكرة وطوّرها.

١– العمل العلمي؛ طبيعته، وسماته، وأدواته:

يعود بنا مصطلح (العمل العلميّ) إلى التفكير في مفهوم العلم نفسه، وهذا يجعلنا نفكر من داخل العلم نفسه فنقف على مفهوم يتلخّص في كونه هو التفكير المنظّم الذي يمكن أن نسعمله في شؤون حياتنا اليوميّة، أو أعمالنا المهنيّة المعتادة، أو في فهمنا للآخرين وتطوير أدواتنا في التواصل معهم، أو في أعمالنا العلميّة المتخصّصة في سعينا نحو الوصول إلى فهم الظواهر ونظمها في قواعد تعقل شتاتها وتفرّقها.[١] فالملاحظ أنّ الممارسة العلميّة لا تفترق عن غيرها من تصرّفات الإنسان ومعالجاته لشؤون حياته إلا بكونها ممارسة تفصح عن طبيعتها بلغة مخصوصة؛ لذلك ذهب التوحيديُّ إلى أنّ الكلام على الكلام صعب؛ لأنّه يدور على نفسه، ويلتبس بعضه ببعضه؛ ولهذا شقَّ النحو.[٢] وإذا كان العلم في صورته العامّة يدلُّ على التفكير المنظّم في شيء ما فإنّه بمرور الزمن وتطوّر العلوم أصبح مجال العلم أكثر تخصُّصًا؛ فأصبح الناس يستفيدون من مخرجات العلم وتستعمل تطبيقاته دون معرفة بتفاصيل بنائه، وأسس اشتغاله. ويكون التفكير في هذه المسائل وإظهارها والإفصاح عنها ذا أثر إيجابي في نشر ثقافة العلم بين

(١) انظر: التفكير العلمي، فؤاد زكريا، عالم المعرفة، الكويت، ص١٦.

(٢) انظر: الإمتاع والمؤانسة، التوحيدي، تحقيق: أحمد أمين وأحمد الزين، مؤسسة هنداوي، المملكة المتحدة، ص٣٢٧.

الناس، وداخل التخصّصات المختلفة؛ للإفادة منها في دراسة القضايا التي ناقشها القدماء؛ لأنها حقبة –بحكم ظروفها التاريخيّة– كانت تنتج العلوم والمعارف دون أنْ تفكر من داخل العلم نفسه في تلك النتائج التي توصّلت إليها بمعايير العلم الحديثة ومقاييسه.

أ– طبيعة المعرفة العلمية:

نريد في هذا الجزء أن نشير إلى طبيعة المعرفة العلميّة بالإشارة والتركيز على سمات هذه المعرفة؛ لنصل من خلال ذلك إلى فهم طبيعة العلم وآلية سيرورته في التطوّر والبناء، ونركّز في هذا الموضع على سِمتَي التراكميّة، والنسبيّة، ثم نبيّن وظيفة هاتين السمتين في تحفيز الحقل العلميّ نحو التقدّم.

التراكمية:

تزداد المعرفة العلميّة من حيث الكمّ بمرور الزمن، فلا ريب أنّ ما يعرفه اللاحق يفوق ما يعرفه السابق؛ ولذلك يكون من المنطقي أنّ تتاح الفرصة لطرح اللاحق أسئلة لم تكن مطروحة مع السابقين.[1] ونستطيع أن نعرف حقيقة العلم ومراحله بتأمّل لفظة (التراكميّة)، فهي لفظة تصف الطريقة التي ينمو بها العلم ويتطوّر، وتحمل اللفظة مدلولًا يجعل العلم سلسلة ممتدّة يرتبط بعضها ببعض مهما كانت تلك الطبيعية التراكمية للعلم بين التطوّر الممتدّ، أو التطوّر الثوريّ.

النسبية:

إذا عرفنا أنّ المعرفة العلميّة تراكميّة فسنعرف حينئذٍ أنّها معرفة نسبيّة، ونعني بذلك أنّ النسبيّة مرتبطة بوجهين؛ مدى صحّة المعرفة العلميّة من جهة، وحجم هذه المعرفة من جهة أخرى، فتكون المعرفة العلميّة إذن غير يقينيّة؛ لأنّ الحقيقة العلميّة مؤقّتة، فهي عرضة للمراجعة وقابلة للدحض في كلّ وقت، وتكون المعرفة العلميّة من جهة أخرى محدودة؛ لأنّ النظريّة التي تُفسّر كلّ شيء لا تفسّر أيَّ

(1) انظر: العلم: أدواته وجذوره، فهد المطيري، قيد النشر، ص٦.

شيء، فالعلم في حالة كفاح دائم مع الجهل، ولكنّ الجهل لا حدود له؛ فإذن تصبح المعرفة العلميّة لا حدود لها، وبذلك تكون أيُّ معرفة تحيط بظاهرة ما محدودةً مهما تطوّرت وتعاظمت.

وإذا تأكّدنا أنّ العلم يحمل سمة التراكميّة، والنسبيّة عرفنا أنّ العلم مهما كان نوعه محاولة مستمرّة للوصول إلى تفسير الظاهرة المدروسة دون أن يحقّق هذا الوصول؛ فالعلم له نقطة انطلاق وليست له نقطة وصول. وما دام العلم في سعي مستمر نحو التقدّم فإنّ من الواجب اليوم أن نعود إلى أقوال علمائنا لقراءتها وفق أدواتنا اليوم للإفادة منها والبناء عليها في وصف الظاهرة اللغويّة وتفسيرها، وأن نعود إليها موقنين بأنّها أقوال تختزن في داخلها تطوّرًا للفكر النحوي العربي والنموذج التفسيري للعربية. ولا بدّ في هذا السياق أن نتجاوز ما قد يكون في أذهان البعض من أنّ التراكميّة والنسبيّة سمتان تلصقان بالعلم سمة النقص بحجّة أنّه ما يلبث أن ينقض آخره أوله، وهذا الحكم ينطلق من تصوّر قبليّ يفترض أنّ العلم يجب أن يكون مكتملًا وثابتًا، وفي هذا السياق يقول فؤاد زكريا: «فإذا قلتَ: إنَّ العلم متغيّر، كنت بذلك تُعبّر بالفعل عن سمة أساسية من سمات العلم، وإذا اعتبرت هذا التغيُّر علامة نقص فإنك تُخطئ بذلك خطأً فاحشًا؛ إذ تَفترض عندئذٍ أن العلم الكامل لا بد أن يكون «ثابتًا»، مع أن ثبات العلم في أية لحظة، واعتقاده أنه وصل إلى حد الاكتمال، لا يعني إلا نهايته وموته؛ ومن ثَمَّ فإن الثبات في هذا المجال هو الذي يَنبغي أن يُعَدَّ علاقة نقص. إن العلم حركة دائبة، واستمرار حيويته إنما هو مظهر من مظاهر حيوية الإنسان الذي أبدعه، ولن يتوقف هذا العلم إلا إذا توقفت حياة مبدعه ذاته. والتغيير الذي يَتَّخذ شكل «التقدم» والتحسين المستمر هو دليل على القوة لا على الضعف، ومن المؤكد أن هذا هو طابع

التغير العلمي، بدليل أن النظرية الجديدة في كثير من الحالات تَستوعِب القديمة في داخلها وتتجاوَزها».[1]

ب- أدوات المنهج العلميّ:

بعد أن عرفنا أنّ المعرفة العلميّة متّصفةٌ بالتراكميّة، والنسبيّة، وأنّ هاتين السمتين فاعلتان في دفع العلم نحو التقدّم، كما أنهما تمنحان الباحثين في الحقل العلميّ مشروعيّة المواصلة في السعي نحو التقدّم داخل العلم نفسه. ولكنّ ذلك وحده لا يجيب عن الآليّات التي يتمّ بها ذلك التقدّم حتى نتأكّد أن العلم -الذي يحيل في معناه العام على التفكير المنظم المنضبط- لا يفقد جوهره بأنْ تكون نتائجه ومراحل تقدّمه غير واضحة المعالم وفاقدة للخلفيّات المنضبطة؛ ولذلك نعتني في هذه الجزئيّة بأدوات المنهج العلمي؛ لنظهر جانبًا من الجوانب التي تحكم العلماء والباحثين الفاعلين في حركة العلم وتقدّمه حتى نتأكّد أن حركة العلم حركة منضبطة وغير منفلتة، ونتمكّن بعد ذلك من تقويم الظاهرة التي نروم دراستها وتحليلها واكتشاف ملامح المنهج العلمي فيها. ونريد أن نكتفي في هذا السياق بثلاث أدوات من أدوات المنهج العلمي، هي: الفرض العلميّ، والتجربة، والتفسير العلميّ.

الفرض العلمي:

لا يمكن أن نصل إلى التفسير العلمي لظاهرة ما إلا باللجوء إلى الفرضيات العلمية التي تُختبر بعد ذلك بالوقائع والمعطيات لمعرفة مدى قدرتها التفسيريّة، ويعني ذلك أنّ الفرضيّة يصوغها الباحث انطلاقًا في حدسه وخبراته الناشئة عن ملاحظته تلك الظاهرة، فهي صياغة نظريّة بحتة ومؤقّتة ابتداءً لا يشترط فيها غير الاتساق الداخليّ وعدم التناقض مع الفرضيّات الأخرى التي تشتغل فيما بينها لتفسير الظاهرة، وبعد التأكّد من الاتّساق وعدم التناقض تعرض وقائع الظاهرة

([1]) التفكير العلمي، فؤاد زكريا، ص٢٩.

ومعطياتها على الفرضيّة؛ لاختبار مدى قدرتها التفسيريّة، وفي ضوء ذلك كلِّه تكون الفرضيّة في حال مراقبة من قبل الباحث لتأكيدها أو تعديلها وتهذيبها متى احتاجت إلى ذلك.

نلاحظ في هذا السياق أنّ تبنّي الفرضيّات في التفسير العلمي واعتمادها الصريح في العمل العلميّ –بحكم اتكائها على الاتساق المنطقي– تروم تحقيق الاقتصاد في الوصف العلميّ، وتجعله مُقدّمًا على مراعاة الوقائع ومعطيات الظاهرة؛ فالوقائع وحدها والاستقراء لا يمكّنان من معرفة علميّة حقيقيّة؛ ولذلك لابدَّ أنْ نُسلِّم بأولويّة الفكر على وقائع التجربة، كما ينصُّ على ذلك هيلمسليف.(١) وحتى نفهم حقيقة البناء العلمي وندفع الوهم الذي قد يقع في فهم العلاقة بين مستويي النظريّة المُفسِّرة والوقائع والمعطيات الملموسة نعود إلى هيلمسليف نفسه لنعرف شروط صياغة النظريّة العلميّة، حيث قال: «ينبغي للوصف أن يكون غير متناقض منطقيًّا، وشاملًا، وأبسط ما يكون. ويعلو شرط عدم التناقض على شرط الوصف الشامل، كما يعلو شرط الوصف الشامل على شرط البساطة».(٢) ويعلّق المجدوب على شروط هيلمسليف للعمل العلمي بقوله: «تبرز المفارقة التي يقرّ بها هيلمسليف في آخر الشاهد في ترتيب الشروط، حيث نلاحظ أنّ شرط عدم التناقض وهو شرط نظريّ يعلو على شرط الشمول، أي: شمول عدد ما من المعطيات الاختباريّة، وهو اختباريّ».(٣)

ولا يمكن أنْ نتمثّل قيمة هذه السلّميّة في شروط النظريّة العلميّة ودورها المهمّ في إعادة ضبط العلاقة بين النظريّة والوقائع المدروسة دون هذا التدقيق والإيضاح،

---

(١) انظر: المنوال النحوي العربي: قراءة لسانية جديدة، عز الدين المجدوب، دار التنوير للطباعة والنشر، ط٢، تونس، ص٦١.

(٢) المنوال النحوي العربي: قراءة لسانية جديدة، عز الدين المجدوب، ص٦٢.

(٣) المصدر السابق.

فلئن اتّفقنا على أنّ الفرضيّات العلميّة تندرج ضمن حدود النظريّة وإطارها فإنّ الإقرار بعرضها على وقائع الظاهرة ومعطياتها يعيدنا إلى سلطة الوقائع الملاحظة؛ لأنّها ستكون عرضة للتعديل حتى تستوعب تلك المعطيات. ولذلك تكون هذه السلميّة قيدًا يمنع هذا الحدث من أن يتسلّل إلى العمل العلميّ، فهو الضمانة لبقاء النظريّة في حدودها المستوعبة للظاهرة المدروسة في إطار مقتصد وبسيط. ولذلك يكون المحدّد الوحيد لصحّة الفرضيّات العلميّة هو التناسق المنطقيّ الداخليّ بعيدًا عن أيّ ارتباط بالتجربة أو التعامل مع المعطيات، فذلك الانتقال إلى الوقائع والمعطيات هو ما يسميه المجدوب بـ(المنوال)، أو النموذج.

ونضيف أيضًا أنّ الإلحاح في العمل العلميّ على قضيّة العلاقة بين النظريّة بفرضيّاتها وقوانينها من جهة والظاهرة الملاحظة لتحسين النظريّة واستيعاب الوقائع هو ما يفسّر نسبيّة المعرفة العلميّة وتوقيتية الحقائق العلميّة، وبالتالي تطوّر المعارف الإنسانيّة وتراكمها. وحين يكون الأمر كذلك فإنّ استحضار شروط النظريّة العلميّة سيكون أمرًا ذا أهميّة لا تخفى؛ لكونه سيكون هو المحدّد في تقديم نظريّة مفسّرة على أخرى، أو مراجعة نظريّة قائمة بحكم أنّ النظر والتقويم سيكون متوجّهًا إلى تلك الشروط ومدى تحقّقها، وهو ما يسمّيه بعضهم التقويم في ضوء النظر إلى مدى ملاءمة النموذج لموضوع التفسير.[1]

التجربة:

لا يمكن أن نتصوّر حركيّة العلم وتطوّره بمنهجيّة منضبطة دون أن ندخل التجربة بوصفها أداة من أدوات المنهج العلمي، فإذا كنا أشرنا إلى الفرض العلميّ بوصفه الحدس الذي يصدر عن الباحث بعد ملاحظته الظاهرة المدروسة للوصول إلى التفسير العلميّ الذي يعيد تشكيل الظاهرة لتبدو معطياتها المتنافرة منتظمة ومتسقة

(1) انظر: النموذج العلمي بين الخيال والواقع: بحث في منطق التفكير العلمي، صلاح عثمان، منشأة المعارف، الإسكندرية، ط١، ص١٣١.

بالقدر الممكن، فإنّ هذه الرحلة العلميّة لا يمكن أن تتمّ دون المرور بالتجربة، حيث تعدُّ التجربة هي الجسر الذي بمقتضاه تنتقل الفرضيّات العلميّة إلى التفسير العلميّ. فإذا كانت الفرضيّة العلميّة تتوخّى التناسق المنطقيّ في صياغتها فإنّ التجربة هي المرحلة الثانية التي تتلوها بالربط بين الفرضيّة ومعطيات الواقع المدروس قبل أن تصاغ القواعد النظرية المفسّرة للظاهرة المدروسة. ولا نغفل عن قيمة التجربة في تثبيت دعائم العلم مفهومًا ومنهجًا، فهي مفهوم يذكّرنا بنسبيّة المعرفة العلميّة حيث تقتضي التجربة قدرًا من الشكِّ الإيجابيّ في صحة الفكرة الخاضعة إلى التجربة، كما أنّ لها دورًا في تعزيز المعرفة العلميّة وآليّات تقدّمها بخضوعها الدائم للعلاقة مع وقائع الظاهرة ومعطياتها.[١] ونضيف إلى ذلك أنّ التجربة لها أثر مهمٌّ في تحقيق الموضوعيّة للعلم؛ لأنّ الوقائع ومعطيات الظاهرة متاحة لجميع الباحثين في الحقل العلميّ لاختبار الفرضيّة والتأكّد من صحتها، وعند العمل على إجراء مقارنة بين النماذج التفسيريّة المتعدّدة لظاهرة واحدة، فالارتباط مع الوقائع اللغويّة محدّد مهمٌ في الحكم على نماذج التفسير المتجاورة وفق أسس تضبط حدود العلم وتبيّن معايير تحقّقه.

التفسير العلمي:

التفسير مرحلة أو شكل من الدراسة العلمية يقوم على كشف جوهر الموضوع الذي تجري دراسته.[٢] فالتفسير في مجمله بحثٌ عن تعميمات –لنسق عقليٍّ ما– بحيث تكون المتغيّرات الواردة في ذلك النسق مترابطة وظيفيًّا بالقدر الذي يتيح لنا حساب قيمة أيِّ متغيِّر منها انطلاقًا من معرفة قيم المتغيِّرات الأخرى.[٣] ويُعدُّ

(١) انظر: العلم: أدواته وجذوره، فهد المطيري، ص٧.

(٢) انظر: الموسوعة الفلسفية (وضع لجنة من العلماء والأكاديميين السوفياتيين، بإشراف: م.روزنتال، ب.يودين)، ترجمة: سمير كرم، دار الطليعة، بيروت، ط٩، ص١٣٦.

(٣) انظر: النموذج العلمي بين الخيال والواقع: بحث في منطق التفكير العلمي، صلاح عثمان، ص٥٤.

التفسير أحد أهمّ خصائص العلم ووظائفه في تعامله مع الظاهرة التي يدرسها، فبعد أن يجيب العلم عن: ماذا هناك؟ أعني بعد أن يقدّم العمل وصفًا للظاهرة، فعليه أن يتعامل مع سؤال آخر يبدأ بـ: كيف؟ أو لماذا؟ ونعني بذلك أن ينتقل العلم من الوصف إلى التفسير. ولا يعني فلاسفة العلم بالتفسير العلمي الذي يبدأ بـ: كيف؟ أو لماذا؟ أن يكون مدار البحث عن الدلالة الميتافيزيقيّة القديمة لمعنى العلّيّة في طبيعة الأشياء ونظام الكون(١)، وإنّما الغرض أن يقع سعي نحو خلق عالم إبستمولوجيّ للظاهرة المدروسة ليعيد انتظامها في ضوء ذلك النموذج الذي يفترضه العلماء الدارسون لتلك الظاهرة. ويكون التفسير العلمي بهذه الصفة أبعد في القيمة من الوصف؛ لأنّه أكثر ميلًا إلى التجريد، ولا يقوم إلا على إدخال فرضيّات عقليّة غير خاضعة للملاحظة والوقائع الملموسة، وأمّا مجال الوقائع الملموسة والملاحظة فإنّها ألصق في مجال العلم بالوصف لا التفسير.

وإذا كان العلم مهتمًّا بتفسير الظواهر فإنّ ذلك يقتضي أنّ الظاهرة بشتاتها وتعدّدها الذي يبدو في الظاهر لها نظام متخفٍّ على الباحث أن يسعى في اكتشافه، وأنّ هذا النظام الذي يقع باطّراد في الظواهر محكوم بالعلاقة العلّيّة التي يسعى الباحث إلى القبض عليها؛ لتبدو له الظواهر منتظمة ومتّسقة. وإذا كان الأمر كذلك فإنّ التفسير العلمي يروم الوصول إلى الحقيقة العلميّة وكشفها، ولا يعني العلماء بالحقيقة العلميّة الواقع نفسه، بل المقصود ما يقرّرونه عن ذلك الواقع؛ وبذلك يُحفظ للعلم تطوّره ومواصلة طريقه في كشف الحقيقة العلميّة.

٢- الحمل على الضدّ؛ مفهومه، ومنزلته في فكر النحاة.

أ- نظرة تاريخية في مفهوم (الحمل على الضدّ) ومصطلحاته:

لما كان إجراء الشيء مجرى ضده فاشيًا في اللغة العربية استعمالاً كثُرَ الميل إليه، والتعويل عليه في تعليل كثيرٍ من الظواهر اللغوية ، وتفسيرها.

---

(١) انظر: فلسفة العلم، صلاح قنصوه، دار التنوير، بيروت، ص١٣٩.

فمن سَنَنِ العرب في كلامها تسمية الشيء بنقيض حالته، فسمَّتِ اللديغ سليمًا تفاؤلاً له بالسلامة. كما حمل الأصمعي تسميتهم الصحراء بالمفازة على هذا الوجه، ونازعه غيره بأن الفوز من ألفاظ الأضداد، فيدل على النجاة، ويدل على الهلاك أيضًا، وليس المقام في هذه الورقة مقامَ تتبّع الآراء في المسألة لغويًّا بين كون هذا النوع من الألفاظ مندرجًا ضمن ألفاظ الأضداد من عدمه، وإنّما نكتفي بهذا القدر؛ لنشير إلى أنّ التفكير النحويّ وأدوات التفسير العلميّ التي اتّبعها النحاة تقترض حيلها التي يروم بها إضفاء مظاهر الانتظام في اللغة من اللغة المستعملة نفسها، فطبيعة اللغة في استعمالها ونظامها تتركُ آثارها في نظام اللغة الذي يبنيه النحاة وينشئونه.

وشاع عند العلماء استعمال مصطلحين للدلالة على الباب، فمنهم من استعمل (الضد)، ومنهم من استعمل (النقيض)، ومنهم من استعملهما معًا.

ويبدو أنهم كانوا يساوون بين دلالة المصطلحين، وإن خالفهم في ذلك بعض المتأخرين حين أظهروا فرقًا بين الدلالتين، وسنقف على أقوالهم –إن شاء الله–. ولذلك نذهب إلى أنّ مصطلحي (الضدّ، والنقيض) من المصطلحات التي إذا افترقت اجتمعت، وإذا اجتمعت افترقت.

فقد استعمل سيبويه مصطلح (الضد) في كتابه، ولم يستعمل (النقيض) للتعبير عن القضية نفسها، ولم يكن سيبويه معنيًّا بالمصطلح النحوي بقدر ما كان واصفًا للغة العرب دون اهتمام بالمصطلحات التي نضجت متأخرة في تاريخ التأليف النحوي .

بعد عصر سيبويه نلحظ أن النحويين يستعملون المصطلحين كليهما دون إظهار تفريق بينهما، وسنقف عن شيء من نصوصهم التي تثبت ذلك. فقد قال ابن جني في معرض حديثه عن أداة التعريف والتنوين: «ويدل أيضًا عندي على أنَّ حرف

التعريف قياسُه أن يكون على حرف واحد أنه نقيضُ التنوين ..».[1] وقال مستدلاً لكون (طُلْتُ) أصلها (طَوُلْتُ) : «وذلك أنها نقيضة (قَصُرْتُ)..».[2] وجمع المصطلحين في قوله –بعد تعليله تكسير (عالم) على (علماء)–: «ثم حملوا عليه ضده، فقالوا : جهلاء كعلماء، وصار علماء كحلماء؛ لأن العلم محلمة لصاحبه، وعلى ذلك جاء عنهم فاحش وفحشاء؛ لما كان الفحش ضربًا من ضروب الجهل ، ونقيضًا للحلم ..»[3]، فالملاحظ إذن أنّ أبا الفتح قد استعمل في موضع واحد المصطلحين جميعهما، كما فعل ذلك غيره فيما وقفنا عليه، ويؤكد هذا عدم التفريق بين المصطلحين عند العلماء المتقدمين.

ثم نجد في عصور متأخرة التفريق بين المصطلحين عند زكريا الأنصاري حين قال: «الضدان: أمران وجوديان يستحيل اجتماعهما في محل واحد. والنقيضان: أمران لا يجتمعان ولا يرتفعان»[4]، وهو ناقل عن الشريف الجرجاني في تعريف الضدين.[5]

فالفرق بينهما أن الضدين لا يجتمعان في شيء واحد مع إمكانية ارتفاعهما عن ذلك الشيء، كالطول والقصر، فلا يتصور أن إنسانًا يكون طويلاً وقصيرًا في الوقت نفسه، ولكن قد يوجد إنسان ترتفع عنه الصفتان بحيث يكون بين المنزلتين،

---

(1) المنصف في شرح كتاب التصريف، ابن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، إدارة إحياء التراث القديم، ط١، ٦٩/٢.

(2) المنصف في شرح كتاب التصريف، ابن جني، ٢٣٩/٢.

(3) الخصائص، ابن جني، تحقيق: محمد النجّار، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، ط٣، ٣٨٣/١.

(4) الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة، زكريا الأنصاري، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر المعاصر، ط١، ص٧٣.

(5) انظر: معجم التعريفات، علي بن محمد الجرجاني، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، ص١١٧.

فلا يصدق عليه وصف الطول ولا القصر. وأما النقيضان فلا يجتمعان ولا يرتفعان، كالإبصار والعَمَى، فهما أمران لا يمكن اجتماعهما، ولا يمكن تصور ارتفاعهما، فلا يمكن أن نجد إنسانًا غير مبصر وغير أعمى في الوقت ذاته.

ونخلص إذن إلى أن هذا التفريق بين المصطلحين الذي نقلناه عن زكريّا الأنصاريّ لم يكن حاضرًا في أذهان نحاة العربيّة حين وظّفوا المفهوم في تفسير ألفاظ العربيّة وتراكيبها، فالنحاة يستعملون المصطلحين إجرائيًّا بوصفهما مصطلحين مترادفين عندهم يدلّان على مفهوم واحد، ودليل ذلك ما نقلناه عن ابن جني، وما وقفنا عليه عند غيره كذلك.

ب– تراتبية أدوات التفسير العلمي عند النحاة في ضوء القول بـ(الحمل على الضدّ):

تنطلق الورقة، كما أسلفنا، من فرضيّة ملخّصها أنّ أدوات النحاة التفسيريّة ليست في درجة واحدة، وأنّ تصوّراتِهم النظريّة لطبيعة الظاهرة اللغويّة وموقعَ النظام والقاعدة بين مستوى الوقائع والمعطيات اللغويّة من جهة ومستوى التجريد من جهة أخرى، ذلك كله قد وقع الاختلاف فيه بين النحاة إذا تتبّعنا أقوالهم وتحليلاتهم ومواقفهم في المسائل المختلفة. وانطلاقًا من هذه الفرضيّة سننظر في تصوّر النحاة لأداة التفسير المتمثّلة في (الحمل على الضدّ)؛ لاستظهار مدى هذا الاختلاف عند النحاة، ومعرفة تصوّراتهم النظريّة التي تكشف لنا جانبًا مهمًّا في فكر النحاة العلميّ.

من الشذوذ المحض إلى الشذوذ المُفسَّر:

اجتهد العلماء في وضع قواعد تضبط باب النسب، وبعد استقراء المسموع عن العرب وجدوا أن هناك ألفاظًا خالفت القواعد التي ضبطوها وخرجت عن الأصول التي أقاموها. وأفرد العلماء لهذه الألفاظ التي جاءت على غير القياس بابًا خاصًا؛ لكثرة ما جاء منها في هذا الباب، فقد أفرد ابن السراج بابًا أسماه: «باب ما غُيِّرَ

في النسب وجاء على غير القياس الذي تقدم».[1] ومن مظاهر النسب التي جاءت شاذّة وخارجة عن القواعد المبنيّة على الكثير المطّرد من كلام العرب قولهم في النسب: بَدَوِيّ، وعُلْوِيّ. يكاد النحاة أن يجمعوا أنها نسبة لـ(بادية، وعالية)، فقال سيبويه: «فمنه –يعني باب الإضافة[2]– ما يجيء على غير قياس .. فمن المعدول الذي هو على غير قياس قولهم .. في العالية: عُلْوِيٌّ، والبادية: بَدَوِيٌّ».[3] ويرى ركن الدين الأستراباذي أن القياس في النسب هنا عند سيبويه ويونس سكون الدال، فتقول: بَدْوِيٌّ، وحمله على الشذوذ،[4] ولم أجد هذا الرأي في كتاب سيبويه، بل إنّ سيبويه ينصُّ على أنّها نسبة إلى البادية –كما تقدّم–، فإذا كان كذلك فلا يتّسق ما قاله ركن الدين مع نصّ سيبويه؛ لأنّ سكون الدال في النسبة يعني أنّها نسبة إلى (البَدْو). ولا يُغيّر هذا القول الذي ذهب إليه ركن الدين –إن وافقناه– من حقيقة خروج الظاهرة عن القاعدة وشذوذها عنه بحكم أنّ المعطى اللغويّ (بَدَوِيّ) مخالفٌ للقاعدة سواء اعتبرناه نسبة إلى (البادية) أو (البدو). وقد نقل رضيّ الدين الأستراباذيّ الإجماع على شذوذ النسب في (بَدَوِيّ).[5]

نلاحظ إذن أنّ مجيء هذا النوع من النسب يُعدُّ خارجًا عن أصول النظريّة المبنيّة على استقراء المطّرد من الظاهرة اللغويّة في أمثالها، حيث إنّ القياس يقتضي أن

---

(1) الأصول في النحو، ابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط٣، ٨٠/٣.

(2) عبَّر سيبويه بهذا المصطلح للدلالة على باب النسب، وذكر أيضًا أنه باب النسبة.

(3) الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، ط١، بيروت، ٣٣٥/٣–٣٣٦.

(4) انظر: شرح شافية ابن الحاجب في علم الصرف، ركن الدين الأستراباذي، تحقيق: عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط١، ٣٩٢/١.

(5) انظر: شرح شافية ابن الحاجب في علم الصرف، رضي الدين الأستراباذي، تحقيق: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، ٤٩/٢.

تكون النسبة إلى (بادية) "بَادِيّ" أو "بَادوِيّ".[١] أي: جاء الواقع اللغويّ مخالفًا للنظريّة القائمة على الكثير المطّرد من الظواهر المماثلة. ونلحظ في هذا السياق أنْ بعض النحاة كان مهتمًّا بِسَوْقِ المعطيات الشاذّة والخارجة عن القاعدة إلى شيء من الانتظام الذي قد يبديه تعليل الظاهرة مهما كانت خارجة عن النظريّة ومحكومًا عليها بالشذوذ. فقد ذهب السيرافيّ في تعليل قولهم في النسب إلى (عالية) "عُلْوِيّ" بأحد أمرين: إما الحمل على المعنى، وإما عدم الإلباس، ولم يحمله على الضد، حيث قال: «وأما قولهم في العالية عُلْوِي، فإنما نسبوا إلى العُلو؛ لأنه في معنى العالية .. ويجوز أن يكون أراد الفرق بين النسبة إليها – يقصد العالية وهي المواضع المرتفعة قرب المدينة– والنسبة إلى امرأة تسمى بالعالية ...».[٢] فالملاحظ أنّ أبا سعيد ذهب مذهبًا يروم فيه إضفاء الاتّساق على النظريّة بالبحث عن علل تفسّر خروج ما شذّ من الظواهر عنها، وجاء بعده ابن يعيش في السياق نفسه فذكر أنّ الشذوذ في باب النسب يأتي على أنواع: منها العدول عن ثقيل إلى ما هو أخف منه، ومنها الفرق بين شيئين على لفظ واحد، ومنها التشبيه بشيء في معناه، ومن ذلك قولهم في النسبة إلى (البادية) (بَدَوِيّ)، والقياس باديٌّ، أو بادويٌّ، على حد قاضٍ وقاضية، كأنهم بنوا من لفظه اسمًا على (فَعَل) حملوه على ضده وهو (الحَضَر) فقالوا: بَدَوِي، كما قالوا: حَضَرِي، وقالوا في النسب إلى (العالية) (عُلْوِيّ) كأنهم بنوه على (فُعْل) ونسبوا إليه حملاً على ضده وهو (السُّفْل).[٣] فلئن كان ابن يعيش يعترف بشذوذ هذه الألفاظ في النسب فإنّه في الوقت نفسه يبحث عن علل لخروج هذه الألفاظ عن القاعدة سعيًا منه

(١) انظر: شرح المفصل، ابن يعيش، تحقيق: عبد اللطيف الخطيب، دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، ط١، ٣٢٦/٥.

(٢) شرح كتاب سيبويه، السيرافي، تحقيق: رمضان عبد التواب وآخرون، دار الكتب والوثائق القوميّة، ط٢، القاهرة، ٩٤/٤.

(٣) انظر: شرح المفصل، ابن يعيش، ٣٢٦/٥.

نحو ضبط شتات الظواهر وعقلها في قيودٍ تنتظم فيها وتُفسّر مظاهر عدم الانتظام بالقدر الذي يكشف سعيه نحو ردّ التعدّد غير المنتظم في علل تفسّر خروجها وندَّها عن القواعد. ويعنينا في هذا السياق أنّ اللجوء إلى الحمل على الضدِّ ظهر في فكر النحاة وفق هذا المعطى لتفسير خروج الظاهرة عن التقعيد، فهو تعليل لا تنهض به قاعدة ولا يبني حكمًا، وإنّما كان أداة تُفسِّرُ خروج المعطيات عن القاعدة المبنيّة على الظواهر المطّردة. وهو دليل في الوقت نفسه على عناية السيرافيّ وابن يعيش بالتفسير الذي يضفي على الظواهر مظهرًا من الانتظام رغم التسليم بشذوذها وخروجها عن النظريّة؛ لأنّ كثيرًا من النحاة غيرهم كانوا يكتفون بنسبة هذه المعطيات إلى الشذوذ دون بحث لها عن تفسير لخروجها عن التقعيد. ونلاحظ بذلك أنّ الحكم بشذوذ ظاهرة ما عند النحاة قد يكون شذوذًا في أحد مستويين:

- الشذوذ المحض الذي لا يُداخله تعليل يُفسِّر خروجه عن القاعدة ومخالفته الأصل.
- الشذوذ الذي يصحبه تعليلٌ يضفي عليه مظهرًا من الاتّساق الذي يقرّبه من الانتظام العقليّ.

تراتبيّة أدوات التفسير عند النحاة:

نبدأ بنصٍّ لابن مالك قال فيه عند كلامه عن أدلة القائلين بأن حرف التعريف هو اللام حملاً على نقيضه وهو التنكير المدلول عليه بحرف واحد وهو التنوين: «وهذا ضعيف جدًا؛ لأن الضدين قد يتفقان في العبارة مطلقًا كصَعُبَ صُعُوبة فهو صَعْب، وسَهُل سُهُولة فهو سَهْل. وقد يختلفان مطلقًا كشَبع شِبَعًا فهو شبعان، وجاع جوعًا فهو جائع. وقد يتفقان من وجه ويختلفان من وجه كرَضِيَ رِضًا فهو راضٍ، وسخِطَ سُخْطًا فهو ساخط. والاختلاف أولى بهما؛ ليكون سبيلهما في

المعنى واللفظ واحد. وإن سُلِّم حمل الشيء على ضده فيشترط تعذُّر حمله على نِدِّه، وقد أمكن الحمل عليه فتعين الجنوح إليه».[1]

نلاحظ في نصِّ ابن مالك موقفًا واضحًا في التعامل بين معطيات الظاهرة وإطارها التفسيريّ، فقد أبدى تحفُّظًا على مسألة الاستدلال بـ(الحمل على الضدِّ) تحت تأثير الاحتكام إلى وقائع اللغة ومعطياتها، حيث إنّ هناك عددًا من المعطيات التي تبدو في ظاهرها متضاداتٍ دون أن يحمل أحدهما على الآخر حمل الشيء على ضدِّه، فنجده قد أورد حالاتٍ مختلفة لورود الشيء مع ضدِّه؛ فمنها ما يكون الضدّان متفقين مطلقًا، ومنها ما يكون الضدّان مختلفين مُطلقًا، ومنها ما يكون الضدّان متفقين من وجه ومختلفين من وجه آخر؛ ولذلك يرى أنّ اللجوء إلى هذا الحمل والاستدلال به ضعيفٌ جِدًّا؛ لأنّ الأَولى بالضدّين -من وجهة نظر ابن مالك- الاختلافُ؛ ليكون اختلافهما في المعنى مُوجبًا اختلافهما في اللفظ، وكأنّ ابن مالك في هذا التوجيه يشير إلى قياس العكس الذي يقتضي فيه الاختلافُ في المعنى الاختلافَ في اللفظ. ثم يشير ابن مالك إلى مسألة تراتبية في الاستدلال، فلا يحمل الشيء على ضدِّه إلّا إذا تعذَّر حمله على نظيره، فمتى أمكن ذلك وجب الجنوح إليه. ونلحظ هنا إذن أنّ أدوات التفسير العلمي يعلو بعضها فوق بعض في تصوّرات النحاة، فلا نذهب عند ابن مالك إلى حمل الشيء على ضدِّه ما دام حمله على نظيره مُمكنًا.

يبدو أنّ النحاة إذن لم يكونوا يعتمدون (الحمل على الضدِّ) بوصفه دليلًا من الأدلّة التي تُقعِّد القواعد وتؤسّسها في النحو العربيّ، وإنّما كان أداة من أدوات التفسير العلمي التي تعقل انفلات الظاهرة وشتاتها إلى مجال نظاميّ محدّد، وليس هذا بمطّرد ومتساوٍ عند النحاة جميعهم، بل قد تبدو بعض الظواهر باقية في

---

(١) شرح التسهيل، ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، ط١، ١/٢٥٦-٢٥٧.

تصوّر بعض النحاة على شتاتها وخروجها عن النظام، ثم نجدها عند نحاة آخرين معادة إلى النظام بواسطة هذه الأداة التفسيريّة، وسنشير إلى ذلك عند مناقشة الاستدلال بالحمل على الضدّ في مسألة تعدّي الأفعال ولزومها.

وقال الأستراباذي: «وأما قولهم: كَيْسَى فمحمول على الحمقى بالضدية، وليس هذا الحمل مطردًا، فلا يقال: بَخْلَى، ولا سَقْمَى».[1] ويتضح من نصّ الرضي أن الحمل على الضد ليس معولاً عليه في التقعيد، بل يُلجأ إليه لتعليل المسموع عن العرب الذي نَدَّ عن القاعدة وخرج عنها، فهذه النقول التي اقتصرت عليها، وغيرها من نقول اطلعت عليها وتركتها خشية الإطالة تؤكد أن الحمل على الضد في تصوّر كثير من النحاة غير مؤثر في التقعيد النحوي، أو التصريفي عندهم، فكأنّها أداة من أدوات التفسير التي تضفي على الظاهرة اتّساقًا وتعقل ما يبدو منفلتًا من وقائعها عن القاعدة. من ذلك قول ابن الوراق: «إن قال قائل: لِمَ وجب أن تبنى (كم)؟ قيل له: إنما وجبَ بناؤها في الخبر؛ لأنها نقيضة (ربَّ)، و(ربَّ) حرف، فوجب أن تجري نقيضتها مجراها ..»[2]، وإليه جنح ابن الحاجب في تعليل تصحيح (المَوَتَان) فقال: «ونحو: الجَوَلان، والحَيَوَان ...؛ للتنبيه بحركته على مسماه، والمَوَتَان ؛ لأنه نقيضه».[3]

فلم أقف على رأي نهضت به قاعدة أو حكم دليله الحمل على الضدّ سوى قولٍ للباقولي: «واعلم أن (إذا) الزمانية اسم في نحو قوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ﴾[المؤمنون:١٠١]، ﴿فَإِذَا نُقِرَ فِي ٱلنَّاقُورِ﴾[المدَّثر:٨]، ﴿أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب في علم الصرف، رضي الدين الأستراباذي، ١٤٥/٢.

(٢) علل النحو، ابن الوراق، تحقيق: محمود الدرويش، مكتبة الرشد، ط١، ص٤٠٣.

(٣) الشافية في علم التصريف، ابن الحاجب، تحقيق: حسن العثمان، المكتبة المكية، ط١، ص٩٩.

تُرَابًا﴾[المؤمنون:٨٢]؛ لأنها نقيضة (إذ) وقد ثبت بالدليل كون (إذ) اسمًا..».[١]

وهذا النص ليس ذا بالٍ قياسًا بالكثير من نصوص العلماء التي راجعتها وبَيَّنَتْ عدمَ أثر الحمل على الضد في تأسيس التقعيد.

من المجال النظريّ إلى الحقيقة اللغويّة:

وقفت الدراسة على تمييز دقيق بين مجالين في تنظيرات النحاة عبّر عنه عبد القاهر الجرجانيّ في حديثه عن الفعل (دخل) بين اللزوم والتعدّي، وكانت مسألة تُظهر لنا مرّة أخرى تطوّر الأدوات التفسيريّة عند النحاة، حيث إنّ الحمل على الضدّ كان حاضرًا في نقاش النحاة للتعدّي واللزوم في صور مختلفة بين مرحلة وأخرى، وهذا ما سنبيّنه في هذا الموضع.

اختلف النحاة في تصنيف الفعل (دخل) بين اللزوم والتعدّي إلى المفعول به، فقد ذهب سيبويه ومن وافقه إلى أنّه فعل لازم وأمّا ما ورد عن العرب من قولهم: دخلتُ البيتَ، فمحمول على حذف حرف الجرّ؛ فالأصل أن تقول: دخلتُ في البيت، وعليه يكون ما ورد عن العرب من مسموع محمولًا على حذف حرف الجرّ. (سيبويه) وأمّا الجرميّ والمبرد ومن وافقهما فيذهبون إلى أنّ هذا الفعل يكون لازمًا ويكون متعدّيًا، قال المبرّد: «فأمّا (دخلت البيت) فإنّ البيت مفعول، تقول: البيت دخلتُه. فإن قلت: فقد أقول: دخلتُ فيه. قيل: هذا كقولك: عبد الله نصحت له ونصحته ... فتعدّيه إنْ شئت بحرف، وإنْ شئت أوصلت الفعل ... ألا ترى أنّ (دخلت) إنّما هو عمل فعلته، وأوصلته إلى الدار، لا يمتنع منه ما كان مثل الدار. تقول: دخلت المسجد، ودخلت البيت. قال الله –عزّ وجلّ–: لتدخُلُنَّ

(١) إعراب القرآن، الزجاج، تحقيق: إبراهيم الأبياري، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة، ٢٠٥/١. وخطَّأ أحمد راتب النفاخ نسبة الكتاب إلى الزجاج ونسبه للباقولي أحد علماء القرن السادس، وعنوانه (الجواهر)، ونشر هذا في مقالين نفيسين في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق عام ١٩٧٣هـ في المجلد الثامن والأربعين، الجزء الرابع.

المسجدَ الحرامَ إن شاء اللهُ. فهو في التعدّي كقولك: عمرتُ الدار، وهدمتُ الدار، وأصلحتُ الدار؛ لأنّه فعل وصل منك إليها، مثل: ضربتُ زيدًا».[1]

ونريد في هذا السياق أنْ نتتبّع مسارات الاستدلال لكلا الفريقين لكشف ملامح التفسير العلميّ لدى النحاة في هذه المسألة، والتعرّف على تطوّر تلك الأدوات في فكر النحاة.

وسنبدأ بالإشارة إلى قول المبرّد لقرب نصّه منّا في هذا الموضع، حيث نلحظ أنّه يقدّم الوقائع والمعطيات اللغويّة في إقامة القاعدة ويحتكم إليها، فما دام الاستعمال اللغويّ قد جاء بالوجهين، أعني اللزوم والتعدّي، فلنقم القاعدة النظريّة على ذلك ونحكم بأنّ الفعل يأتي لازمًا ويأتي متعدّيًا، ويعني ذلك أن الجرميّ والمبرّد يحتكمان إلى الاستعمال ويقدّمانه على التنظير؛ ولذلك يرفضان الحكم بحذف حرف الجرّ في ما ورد عن العرب من مجيء الفعل (دخل) واصلًا إلى المنصوب بنفسه، بل يعدّان ذلك أصيلًا في الفعل ولا يحتاج إلى تأويل؛ لردّه إلى الأصل.

ثم ننتقل بعد ذلك إلى أدلّة سيبويه ومن وافقه، فقد قال ابن السراج: «وقد اختلف النحويون في: "دخلت البيت" هل هو متعدٍّ أو غيرُ متعدٍّ، وإنما التبس عليهم ذلك لاستعمال العرب له بغير حرف الجر في كثير من المواضع، وهو عندي غير متعد كما قدمناه، وإنك لما قلت: دخلت، إنما عنيت بذلك انتقالك من بسيط الأرض ومنكشفها إلى ما كان منها غير بسيط منكشف، فالانتقال ضربٌ واحدٌ وإن اختلفت المواضع و"دخلت" مثل "غرتُ" إذا أتيت الغور، فإن وجب أن يكون "دخلت" متعديًا وجبَ أن يتعدى "غرتُ". ودليلٌ آخر: أنك لا ترى فعلًا من الأفعال يكون متعديًا إلا كان مضاده متعديًا، وإن كان غير متعدٍّ كان مضادُّه غير متعدٍّ، فَمن ذلك: تحرّكَ، وسكنَ، فـ(تحرّك) غير متعد، و(سكنَ) غير متعد، و(أبيضَّ) و(أسودَّ) كلاهما غير متعد، و(خرج) ضد (دخل)، و(خرج) غير متعد فواجب أن

([1]) المقتضب، المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، ٤/٣٣٧-٣٣٩.

يكون (دخل) غير متعد، وهذا مذهب سيبويه. قال سيبويه: ومثل: ذهبت الشام، دخلت البيت، يعني: أنه قد حذف حرف الجر من الكلام، وكان الأصل عنده: ذهبت إلى الشام ودخلت في البيت. وهما مستعملان بحروف الجر، فحذف حرف الجر، من حذفه اتساعًا واستخفافًا، فإذا قلت: ضربتُ وقتلتُ، وأكلتُ وشربت، وذكرتُ، ونسيتُ وأحيا وأماتَ، فهذه الأفعال ونحوها هي المتعدية إلى المفعولِين، نحو: ضربتُ زيدًا، وأكلتُ الطعامَ، وشربتُ الشراب، وذكرتُ الله، واشتهيتُ لقاءك، وهويتُ زيدًا وما أشبه هذا من أفعال النفس المتعدية، فهذا حكمه، ولا تتمُّ هذه الأفعال المتعدية، ولا توجد إلا بوجود المفعول، لأنك إن قلت: ذكرت، ولم يكن مذكور فهو محال، وكذلك: اشتهيت، وما أشبهه. واعلم أن هذا إنما قيل له: مفعول به؛ لأنه لما قال القائل: ضَرَبَ وقتل، قيل له: هذا الفعل بمنْ وقع؟ فقال: بزيدٍ أو بعمروٍ، فهذا إنما يكون في المتعدي نحو ما ذكرنا، ولا يقال فيما لا يتعدى نحو: قام وقعد، لا يقال: هذا القيام بمن وقع؟ ولا هذا القعود بمن حل؟ إنما يقال: متى كان هذا القيام؟ وفي أي وقت؟ وأين كان؟ وفي أي موضع؟ والمكان والزمان لا يخلو فعلٌ منهما متعديًا كان أو غير متعدٍّ. فمتى وجدتَ فعلًا حقه أن يكون غير متعد بالصفة التي ذكرتُ لك ووجدتَ العرب قد عدَّته فاعلم أن ذلك اتساعٌ في اللغة واستخفاف، وأن الأصلَ فيه أن يكون متعديًا بحرف جر، وإنما حذفوه استخفافًا نحو ما ذكرت لك من: ذهبت الشام، ودخلت البيت».[1] ويوضّح ابن ولّاد ذلك بقوله: «العرب ربما استعملت الحذف في بعض الأشياء أكثر من بعض، فيتوهّم بذلك المتوهّم أنّ ما استُعمِل فيه الحذف أكثر أصله التعرّي، وليس الأمر

(1) الأصول في النحو، ابن السراج، ١/١٧٠-١٧١.

كذلك. وإنّما يكون كثرة الحذف على قدر كثرة الاستعمال، وربّما استُعمِل الشيء محذوفًا، ولم يُتكلّم بالأصل البتة».[1]

نلحظ في نصِّ ابن السرّاج موقفًا من منزلة الوقائع والمعطيات اللغويّة المُلاحَظة في التفسير العلميّ يجسّده قوله: «فمتى وجدتَ فعلًا حقه أن يكون غير متعد بالصفة التي ذكرتُ لك ووجدتَ العرب قد عدَّته فاعلم أن ذلك اتساعٌ في اللغة واستخفاف، وأن الأصلَ فيه أن يكون متعديًا بحرف جر». وقوله قبل ذلك عن علة قول بعض النحاة بتعدّي الفعل (دخل): «وإنما التبس عليهم ذلك لاستعمال العرب له بغير حرف الجر في كثير من المواضع». تكون إذن وقائع اللغة عنده غير كافية وحدها في بناء النظام اللغويّ، بل إنّ الوقائع الملاحظة تنزع نحو التخلّي عن بعض مظاهر النظام فيها سعيًا من اللغة نحو الخفّة على ألسنة متكلّميها؛ ولذلك يكون الاتّكاء إلى اللغة المنجزة وحده موقفًا غير دقيق إذا أردنا أن نكتشف النظام. وسيكون لهذا الموقف تجليّات متعدّدة في النصوص الأخرى؛ لأنّ اللغة المنجزة تنزع –كما أسلفتُ– نحو الخفّة، ولذلك تتخلّى عن بعض مظاهر انتظامها؛ فكان النحاة واعين بمزلق اللغة المنجزة ووهم البحث عن نظامها من خلال ذلك، حتى إنّ ابن ولّاد يحاول أن يقف عند حقيقة الثابت والمتغيّر من وقائع اللغة، ونعني بذلك أنّه يحاول رصد المظاهر التي تختزن حقيقة اللغة ونظامها وتمييزها عن المظاهر المتغيّرة التي توجّهها غاية اللغة المنجزة في ألسنة المتكلّمين بها، فجعل المحدّد لكثرة الحذف مُرتبطًا بكثرة الاستعمال حتى إنّ الحذف في الاستعمال قد يقع كاملًا دون ورود للأصل في اللغة المنجزة، فكان هذا الموقف تشكيكًا صريحًا بقدرة اللغة المنجزة وحدها على اختزان النظام اللغويّ، فاكتشاف النظام اللغويّ يتطلب مراقبة للوقائع والمعطيات ويتطلب في الوقت نفسه

([1]) الانتصار لسيبويه على المبرّد، ابن ولاد، دراسة وتحقيق: زهير سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ص٤٧.

قدرًا من التجريد الذي يحقّق اقتصادًا في القواعد، وضبطًا لمزالق المنجزة المحفوفة بمخاطر غايتها التواصليّة في ألسنة متكلّميها. ثم أورد ابن السرّاج دليل الحمل على الضدّ دون توسّع أو تفصيل فيه.

ونجد أنّ لأبي عليٍّ الفارسيّ تدقيقًا في توجيه مسار الاستدلال بالحمل على الضدِّ في مسألة التعدّي واللزوم، حيث قال: «والدليل على أنّ (دَخَلْتُ) غير متعدٍّ أن خلافه غير متعد، وهذه الأشياء مما تعتبر بخلافها كما تعتبر بأمثالها، وسترى ذلك في حد المصادر والأفعال إن شاء الله».[١] فكأنّه يشير في قضيّة الاستدلال بالحمل على الضدّ إلى أنّها تحضر في مسألة التعدّي واللزوم دون أن يتوسّع في ذلك، فلم يبيّن علّة اعتبارها بالضدّ والمثيل دون غيرها.

ثم نجد التوسّع في ذلك مع عبد القاهر الجرجانيّ، إذ ذكر في سياق حديثه عن مسألة التعدّي واللزوم في الأفعال حين تناول قول العرب: دخلتُ البيت. وذكر أنّ الظاهر في هذا التركيب أنّ الفعل بمنزلة فعل متعدٍّ إلى مفعول واحد، ولكنّه ليس كذلك من جهة المعنى؛ لأنّ الأصل أن يجيء هذا الفعل مع الجار، فتقول: دخلت في البيت. واستدلّ لذلك بأدلّة، منها: أنّ مثله من الأفعال غير متعدٍّ، فتقول: غرت في البيت، ولا تقول: غرت البيت، فكلُّ لفظين كائنين بمعنى واحد متى ثبت لأحدهما أمرٌ معنويّ وجب ثبوته للآخر لا محالة؛ فلا يُتصوَّر اتفاقهما في المعنى مع الاختلاف في شيء ممّا يعود إلى الحقيقة، فالتعدّي معنى في الفعل ووصف لازم له؛ ولذلك لا يمكن أن يكون موجودًا في (دخلت) وغير موجود في (غرت) المماثل له في معناه.[٢] نلاحظ إذن أنّ التعويل في هذا الدليل على المماثلة

---

(١) التعليقة على كتاب سيبويه، الفارسي، تحقيق: عوض القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط١، ٦١/١.

(٢) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، تحقيق: كاظم المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام في الجمهوريّة العراقيّة، ط١، ٥٩٩/١–٦٠٠.

والمشابهة بالاستناد إلى المعنى والحقيقة، وهذا ملمح دقيق ذكره الجرجانيّ في محدّدات التعدّي واللزوم، فإذا كان مدلول الفعلين واحدًا باتّحاد المعنى فيهما فإنّ ذلك يعني اتّحادهما في الحقيقة، أي: سيكونان متّحدين في طبيعتهما في العالم الخارجيّ بحكم سماتهما الدلاليّة التي تقتضي مشاركات دلاليّة واحدة، وقد سبق ابنُ السراج الجرجانيَّ بالإشارة إليها والتعويل عليها حين قال: «واعلم أن هذا إنما قيل له: مفعول به؛ لأنه لما قال القائل: ضَرَبَ وقتل، قيل له: هذا الفعل بمنْ وقع؟ فقال: بزيدٍ أو بعمروٍ، فهذا إنما يكون في المتعدي نحو ما ذكرنا، ولا يقال فيما لا يتعدى نحو: قام وقعد، لا يقال: هذا القيام بمن وقع؟ ولا هذا القعود بمن حل؟ إنما يقال: متى كان هذا القيام؟ وفي أي وقت؟ وأين كان؟ وفي أي موضع؟»[1]

واستدلّ الجرجانيّ بدليل ثانٍ أنّ نقيض الفعل غير متعدٍّ كذلك، فتقول: خرجتُ من البيت، ولا تقول: خرجتُ البيتَ، كما لا تقول: قعدتُ المسجدَ. ونسب إلى شيخه أبي الحسين (محمد بن الحسن الفارسي ابن أخت أبي عليٍّ الفارسيّ) قوله: إنّ الشيء يُعتبَر بمثله وضدِّه، كما قالوا: قصر فهو قصير كـ: طال فهو طويل، وجوعان وجوعى كـ: شبعان وشبعى. ثم يدقّق الجرجانيّ هذا الاستدلال بإيراد ما يُشكل فيه، إذ قال: «إنّ هذا التشبيه ليس يصحُّ حمله على ظاهره، وذلك أنّ مراعاة التساوي بين الضدّين في الأبنية ليس شيئًا يوجبه المعنى حتى لو تُرِكَ لكان مُنافيًا للحقيقة مُستحيلًا، ولكنّه أمرٌ من الأمور التي يُطلب بها تحصيل التشاكل، وحكمٌ من الأحكام الجائزة المستحسنة دون الواجبة اللازمة، ولذلك قالوا: جاع يجوع وشبع يشبع، فلم يراعوا ذلك في الفعل. وكذا قالوا: جائعٌ، ولم يقولوا: شابعٌ؛ لأنّه يفعل على طريقة الأحسن والأشبه فلا يطالبون بمراعاته أبدًا».[2]

([1]) الأصول في النحو، ابن السراج، ١/١٧١.

([2]) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ١/٦٠١.

ونلاحظ هنا أنّ ثمّة التفاتة دقيقة نبّه إليها بعبقريّة الجرجانيُّ في مسألة المساواة بين الأضداد، وهي أنّ طلب التساوي بين الأضداد في الأبنية أمرٌ من الأمور التي يُطلب بها تحصيل التشاكل، فيكون بذلك من الأحكام الجائزة لا اللازمة، فهو مجال يحقّق التشاكل في مستوى المجال النظريّ المُفسِّر للظاهرة ولا علاقة له بطبيعة الكلمة نفسها مع حقيقتها الدلاليّة، ولا يفوتنا أن نشير إلى عَضْدِ الجرجانيّ حكمَه هذا بما يقوّيه من الوقائع اللغويّة نفسها حين مثّل بجملة من الوقائع التي تأخذ أحكامًا مختلفة في الأبنية رغم أنّها متضادّة، ليُثبِّتَ قوله العلميّ بأنّ تماثل الأضداد في مجال الأبنية تماثل مستحسن لا لازم.

ثم يقول الجرجانيّ مواصلًا رؤيته في طبيعة قواعد اللغة بين اللزوم والاستحسان في ضوء حمل الأضداد بعضها على بعض: «وإذا كان كذلك كان هذا الاتّفاق المشاهد بين الضدّين في الأمثلة أمرًا متعلِّقًا بواضع اللغة، فلو قلنا: إنّ اعتبار (دخلت) بضدّه الذي هو (خرجت) من هذا النمط كُنّا قائلين: إنّ (دخلت) قد كان يجوز أن يكون متعدِّيًا، ولكنّه جُعِل غيرَ متعدٍّ؛ ليكون مُشاكلًا لضدِّه، كما جُعِل (قصير) على هذه الزنة؛ ليكون كـ(طويل)، وهذا قول ينطق بأنّ التعدّي والامتناع من التعدّي مما يتعلّق بوضع الواضع حتى كأنّ (ضربت) صار متعدّيًا؛ لأنّه كذا وُضِعَ، ولو كان موضوعًا على الامتناع من التعدّي لكان جائزًا، وهكذا (قمتُ) امتنع من أنْ يتعدّى لوقوعه كذلك في الوضع. وذلك من المحال الظاهر الذي تدفعه الضرورة؛ لأنّ كون الفعل مُتعدّيًا أو غير مُتعدٍّ شيء يتعلّق بمعاني الأفعال وحقائقها، لا بألفاظها وصيغها؛ إذ حقيقة التعدّي ما تقدّم من كون الفعل فعلًا متناولًا شيئًا وحَدَثًا مؤثِّرًا، وغير المتعدِّي أن لا يكون كذلك. وحقائق الأشياء لا يكون لواضع اللغة فيها حكمٌ، فلو جاز أن يكون (ضربتُ) مُتعدِّيًا لأنّه كذا وُضِع واستُعمِل لجاز أن يقال: إنّ الرجلَ صار إنسانًا والفرس بهيمة بالوضع، فإنّما يتعلّق باللغة أنّ (ضَرَبَ) بُنِيَ على (فَعَلَ) مثلًا، ورُكِّبَ من هذه الحروف دون

غيرها، ونحو ذلك من الأمور المتعلِّقة بالألفاظ والأبنية».[1] فهو في هذا النصِّ يضع مقابلة بين مجالين في تفسيرات النحاة ممثَّلَين بالأبنية من جهة، والتعدّي واللزوم من جهة أخرى، وعلينا أن نفطن إلى حقيقة كلّ مجالٍ منهما وأن نحذر من الخلط بينهما، حيث إنّ الأبنية متعلّقة بواضع اللغة، وهو بذلك يشير إلى مفهوم (الاعتباطيّة) الذي تبنّته الدراسات اللسانيّة الحديثة في فهم علاقة الدوالّ بالمدلولات، وبما أنّ الأبنية متعلّقة بواضع اللغة فإنّ رصد التماثل بين الأضداد فيها أمرٌ غير لازم، ولكنّه مستحسنٌ يحقّق وجهًا من وجوه التشاكل. وأمّا التعدّي واللزوم فمتعلّق بمعاني الأفعال وحقائقها لا بألفاظها وصيغها، وهذا المجال الذي يحيل إلى (الوضعيّة اللغويّة) للوحدات المعجميّة لا يكون فيه لواضع اللغة فيها حكمٌ، وإنّما هي ذات ارتباط بحقائقها في العالم الخارجيّ؛ ولذلك يصبح رصد التماثل بين أضدادها أمرًا لازمًا حتى إذا خرج بعضها عن ذلك حكمنا بأنّه خروج لفظيٌّ، أي: نعدُّه خروجًا لا يخرم النظريّة التي صنّفت الفعل من جهة تعدّيه أو لزومه. ولا شكَّ أنّ هذا له أثر من وجهة نظر الجرجاني في قوّة الدليل الذي تستند إليه، فكأنّه يقول: إن كنت تستند إلى الضدّ وتستدلّ به في مجال التعدّي واللزوم فهو دليل لازم له قوّة معتبرة، وأمّا إذا كنت تستدلّ به في مجال الأبنية فهو في هذا المجال مستند أضعف للعلة التي ذكرتها لك.

وهذا ما صرَّح به الجرجانيّ إذ قال معبّرًا في تعليل دقيق معمّق عن علّة وجوب تماثل الأضداد في التعدّي واللزوم: «وإذا ثبت هذه الجملة وجب أن يكون اعتبار (دخلت) بـ(خرجت) على وجه الوجوب، وأنْ يكون المراد أنّ كلَّ فعلٍ فمن حكمه أن يكون مثل ضدِّه في التعدّي وغير التعدّي حتى إذا خرج عن ذلك كان خروجًا لفظيًّا، وكان المعنى والتقدير على مساواته لضدّه، والأمر إذا تأملنا كذلك، ألا ترى أنّ السواد والبياض بهما تقع البداية حيث يُراد ذكر ضدّين، وفعلاهما متساويان

([1]) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٦٠١/١.

في هذا المعنى، تقول: اسودَّ وابيضَّ، فتجدهما غير متعدّيين، ولو حاولت أنْ تُصوِّر في أحدهما تعدّيًا لم يُتصوّر. والعلّة في ذلك أن الشيء لا يكون ضدًّا لغيره حتى يكون مقابلًا له، وإنّما يقابل الشيء ويقع بإزائه ما يكون من جنسه، فإذا اختلف الفعلان في التعدّي كانا جنسين اثنين. وإذا كان كذلك تدافع أنْ يكونا ضدّين ولا يكونا مُتّفقين في التعدّي وغير التعدّي. فالمقصود إذن في ذكر التسوية بين الأبنية أنّ الشيء لما كان يقع ضدّه موقع المثل في نحو هذه المعاني روعي الاتفاق بينهما في كثير من المواضع حسب ما يُراعى بين المِثلين لا أنّ الاعتبارين على سواء فاعرفه».[1]

نخلص إذن إلى أنّ الحمل على الضدّ قد اكتسب سمات مخصوصة مع الجرجانيّ فظهر بوصفه نسخة منقّحة من أداة تفسيريّة راسخة في فكر النحاة؛ لتسهم في ضبط شتات اللغة واختلاف مظاهرها المنجزة.

(١) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٦٠٢/١.

خاتمة

نختم هذه الورقة بإجمال أهم النتائج التي وصلت إليها، وهي:

أولًا: تحمل المعرفة العلمية سمتي التراكميّة، والنسبيّة، وتُفسّر هاتان السمتان حقيقة المعرفة العلميّة المتّصفة بعدم اليقينيّة من جهة أنّها عرضة للمراجعة وقابلة للدحض في كلّ وقت، والمتّصفة كذلك بالمحدوديّة، فالنظريّة التي تفسّر كلّ شيء لا تفسّر أيّ شيء؛ ولذلك للعلم نقطة انطلاق وليست له نقطة وصول.

ثانيًا: يروم التفسير العلميّ الوصولَ إلى الحقيقة بمفهومها الإبستمولوجيّ لا الأنطولوجيّ، فلا يعني العلماء بذلك السعي نحو معرفة الواقع نفسه بالمفهوم الأنطولوجي، بل المقصود ما يقرّرونه عن ذلك الواقع بالمفهوم الإبستمولوجيّ؛ وبذلك يُحفظ للعلم تطوّره ومواصلة طريقه في كشف الحقيقة العلميّة.

ثالثًا: تحفظ كتب التراث العربيّ تفرقة بين مصطلحي (الضدّ) و(النقيض) غير أنّ هذه التفرقة لم تكن حاضرة في استعمالات النحاة، حيث كانوا يراوحون في استعمال المصطلحين في مواضع متعدّدة بذات المفهوم، أعني أنّهم كانوا يستعملون المصطلحين إجرائيًّا بوصفهما مصطلحين مترادفين عندهم يدلّان على مفهوم واحد؛ لأنّ المصطلحين من المصطلحات التي إذا افترقت اجتمعت، وإذا اجتمعت افترقت.

رابعًا: ورد (الحمل على الضدّ) في أحد تجلّياته ومراحله بوصفه أداة من الأدوات التي تنقل الظاهرة اللغويّة من الشذوذ المحض إلى الشذوذ المُفسَّر، ويتجسّد ذلك في تعاطي النحاة مع مسألة النسب في (عُلوِيّ، وبَدَوِيّ).

خامسًا: ورد (الحمل على الضدّ) في فكر النحاة بوصفه مُجسِّدًا للتراتبيّة في أدوات التفسير عند النحاة، حين أظهر ابن مالك موقفًا واضحًا في التعامل بين معطيات الظاهرة وإطارها التفسيريّ، فأدوات التفسير العلمي يعلو بعضها فوق بعض في تصوّرات النحاة، فلا نذهب عند ابن مالك إلى حمل الشيء على ضدِّه ما دام

حمله على نظيره مُمكنًا. فقد أبدى تحفُّظًا على مسألة الاستدلال بـ(الحمل على الضدِّ) تحت تأثير الاحتكام إلى وقائع اللغة ومعطياتها، حيث إنّ هناك عددًا من المعطيات التي تبدو في ظاهرها متضاداتٍ دون أن يحمل أحدهما على الآخر حمل الشيء على ضدِّه، فنجده قد أورد حالاتٍ مختلفة لورود الشيء مع ضدِّه؛ فمنها ما يكون الضدّان متفقين مطلقًا، ومنها ما يكون الضدّان مختلفين مُطلقًا، ومنها ما يكون الضدّان متفقين من وجه ومختلفين من وجه آخر؛ ولذلك يرى أنّ اللجوء إلى هذا الحمل والاستدلال به ضعيفٌ جِدًّا؛ لأنّ الأَولى بالضدّين –من وجهة نظر ابن مالك– الاختلافُ؛ ليكون اختلافهما في المعنى مُوجبًا اختلافهما في اللفظ، وكأنّ ابن مالك في هذا التوجيه يشير إلى قياس العكس الذي يقتضي فيه الاختلافُ في المعنى الاختلافَ في اللفظ. ثم يشير ابن مالك إلى مسألة تراتبية في الاستدلال، فلا يحمل الشيء على ضدِّه إلّا إذا تعذَّر حمله على نظيره، فمتى أمكن ذلك وجب الجنوح إليه.

سادسًا: لم يكن النحاة يعتمدون في الغالب (الحمل على الضدِّ) بوصفه دليلًا من الأدلّة التي تُقعِّد القواعد وتؤسّسها في النحو العربيّ، وإنّما كان أداة من أدوات التفسير العلمي التي تعقل انفلات الظاهرة وشتاتها إلى مجال نظاميّ محدّد، وليس هذا بمطّرد ومتساوٍ عند النحاة جميعهم، بل قد تبدو بعض الظواهر باقية في تصوّر بعض النحاة على شتاتها وخروجها عن النظام، ثم نجدها عند نحاة آخرين معادة إلى النظام بواسطة هذه الأداة التفسيريّة.

سابعًا: أعاد الجرجانيّ بعبقريّة صياغة هذه الأداة التفسيريّة (الحمل على الضدّ) بوصفها أداة تفسيريّة في النحو العربيّ لها حكمان ترد فيهما، حيث إنّ المساواة بين الأضداد قد تقع في مستويين؛ مستوى الأبنية، ومستوى الحقيقة الخارجيّة؛ فطلب التساوي بين الأضداد في الأبنية أمرٌ من الأمور التي يُطلب بها تحصيل التشاكل، فيكون بذلك من الأحكام الجائزة لا اللازمة، فهو مجال يحقّق التشاكل

في مستوى المجال النظريّ المُفسِّر للظاهرة ولا علاقة له بطبيعة الكلمة نفسها مع حقيقتها الدلاليّة، ولا يفوتنا أن نشير إلى عَضْدِ الجرجانيّ حكمَه هذا بما يقوّيه من الوقائع اللغويّة نفسها حين مثّل بجملة من الوقائع التي تأخذ أحكامًا مختلفة في الأبنية رغم أنّها متضادّة، ليُثبِّتَ قوله العلميّ بأنّ تماثل الأضداد في مجال الأبنية تماثل مستحسن لا لازم. وأمّا ما يتعلّق بمعاني الأفعال وحقائقها في الخارج التي تدخل ضمنها مسألة التعدّي واللزوم في الأفعال فإنّ هذا المجال الذي يحيل إلى (الوضعيّة اللغويّة) للوحدات المعجميّة لا يكون فيه لواضع اللغة فيها حكمٌ، وإنّما هي ذات ارتباط بحقائقها في العالم الخارجيّ؛ ولذلك يصبح رصد التماثل بين أضدادها أمرًا لازمًا حتى إذا خرج بعضها عن ذلك حكمنا بأنّه خروج لفظيٌّ، أي: نعدُّه خروجًا لا يخرم النظريّة التي صنّفت الفعل من جهة تعدّيه أو لزومه. ولا شكَّ أنّ هذا له أثر من وجهة نظر الجرجاني في قوّة الدليل الذي تستند إليه، فكأنّه يقول: إن كنت تستند إلى الضدّ وتستدلّ به في مجال التعدّي واللزوم فهو دليل لازم له قوّة معتبرة، وأمّا إذا كنت تستدلّ به في مجال الأبنية فهو في هذا المجال مستند أضعف للعلة التي ذكرتها لك.

المصادر والمراجع

الأستراباذي، رضي الدين (١٣٩٥)

شرح شافية ابن الحاجب في علم الصرف، تحقيق: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد.

الأستراباذي، ركن الدين (٢٠٠٤)

شرح شافية ابن الحاجب في علم الصرف، تحقيق: عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط١.

الأنصاري، زكريا (١٤١١)

الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر المعاصر، ط١.

التوحيدي، أبو حيان (٢٠١٩)

الإمتاع والمؤانسة، تحقيق: أحمد أمين وأحمد الزين، مؤسسة هنداوي، المملكة المتحدة.

الجرجانيّ، عبد القاهر (١٩٨٢)

المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام في الجمهوريّة العراقيّة، ط١.

الجرجاني، علي بن محمد (٢٠٠٤)

معجم التعريفات، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة.

ابن جنّي، أبو الفتح عثمان (١٩٩٩)

الخصائص، تحقيق: محمد النجّار، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، ط٣.

ابن جني (١٣٧٣)

المنصف في شرح كتاب التصريف، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، إدارة إحياء التراث القديم، ط١.

ابن الحاجب، جمال الدين (١٤١٥)

الشافية في علم التصريف، تحقيق: حسن العثمان، المكتبة المكية، ط١.

روزنتال، ويودين (٢٠٠١)

الموسوعة الفلسفية (وضع لجنة من العلماء والأكاديميين السوفياتيين، بإشراف: م.روزنتال، ب.يودين)، ترجمة: سمير كرم، دار الطليعة، بيروت، ط٩.

الزجاج، أبو إسحاق (١٣٨٣)

إعراب القرآن، تحقيق: إبراهيم الأبياري، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة.

زكريا، فؤاد (٢٠٢٢)

التفكير العلمي، عالم المعرفة، الكويت.

ابن السراج، أبو بكر (١٤٠٨)

الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط٣.

السيرافي، أبو سعيد (٢٠٠٨)

شرح كتاب سيبويه، تحقيق: رمضان عبد التواب وآخرون، دار الكتب والوثائق القوميّة، ط٢، القاهرة.

سيبويه، عمرو بن عثمان

كتاب سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، ط١، بيروت.

عثمان، صلاح (٢٠٠١)

النموذج العلمي بين الخيال والواقع: بحث في منطق التفكير العلمي، منشأة المعارف، الإسكندرية، ط١.

الفارسي، أبو علي (١٩٩٠)

التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق: عوض القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط١.

قنصوه، صلاح (٢٠٠٨)

فلسفة العلم، دار التنوير، بيروت.

ابن مالك، (١٤١٠)

شرح التسهيل، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، ط١.

المبرد، أبو العباس

المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب.

المجدوب، عز الدين (٢٠١٧)

المنوال النحوي العربي: قراءة لسانية جديدة، دار التنوير للطباعة والنشر، ط٢، تونس.

مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد الثامن والأربعون، ١٩٧٣م.

المطيري، فهد

العلم: أدواته وجذوره، قيد النشر.

ابن الوراق، (١٤٢٠)

علل النحو، تحقيق: محمود الدرويش، مكتبة الرشد، ط١.

ابن ولاد، أبو العباس (١٩٩٦)

الانتصار لسيبويه على المبرّد، دراسة وتحقيق: زهير سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١.

ابن يعيش، أبو البقاء (٢٠١٤)

شرح المفصل، تحقيق: عبد اللطيف الخطيب، دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، ط١.

Al'strābādhy, Raḍī al-Dīn (1395)

Sharḥ Shāfīyah Ibn al-Ḥājib fī ‘ilm al-ṣarf, taḥqīq : Muḥammad Nūr al-Ḥasan wa-Muḥammad alzfzāf wa-Muḥammad Muḥyī al-Dīn ‘Abd al-Ḥamīd.

Al’strābādhy, Rukn al-Dīn (2004)

Sharḥ Shāfīyah Ibn al-Ḥājib fī ‘ilm al-ṣarf, taḥqīq : ‘Abd al-Maqṣūd Muḥammad ‘Abd al-Maqṣūd, Maktabat al-Thaqāfah al-dīnīyah, al-Qāhirah, Ṭ1.

al-Anṣārī, Zakarīyā (1411)

al-Ḥudūd al-anīqah wālt‘ryfāt al-daqīqah, taḥqīq : Māzin al-Mubārak, Dār al-Fikr al-mu‘āṣir, Ṭ1.

al-Tawḥīdī, Abū Ḥayyān (2019)

al-Imtā‘ wa-al-mu’ānasah, taḥqīq : Aḥmad Amīn wa-Aḥmad al-Zayn, Mu’assasat Hindāwī, al-Mamlakah al-Muttaḥidah.

Aljrjānī, ‘Abd al-Qāhir (1982)

al-Muqtaṣid fī sharḥ al-Īḍāḥ, taḥqīq Kāẓim al-marjān, Manshūrāt Wizārat al-Thaqāfah wa-al-I‘lām fī aljmhwryyh al‘rāqyyh, Ṭ1.

al-Jurjānī, ‘Alī ibn Muḥammad (2004)

Mu‘jam alt‘ryfāt, taḥqīq : Muḥammad Ṣiddīq al-Munshāwī, Dār al-Faḍīlah, al-Qāhirah.

Ibn jnny, Abū al-Fatḥ ‘Uthmān (1999)

al-Khaṣā’iṣ, taḥqīq Muḥammad al-Najjār, al-Hay’ah almṣryyh al‘āmmh lil-Kitāb, ṭ3.

Ibn Jinnī (1373)

al-Munṣif fī sharḥ Kitāb al-taṣrīf, taḥqīq : Ibrāhīm Muṣṭafá wa-‘Abd Allāh Amīn, Idārat Iḥyā’ al-Turāth al-qadīm, Ṭ1.

Ibn al-Ḥājib, Jamāl al-Dīn (1415)

al–Shāfiyah fī ʻilm al–taṣrīf, taḥqīq : Ḥasan al–ʻUthmān, al–Maktabah al–Makkīyah, Ṭ1.

Rwzntāl, wywdyn (2001)

al–Mawsūʻah al–falsafīyah (waḍʻ Lajnat min al–ʻulamāʼ wa–al–akādīmīyīn alswfyātyyn, bi–ishrāf : M. rwzntāl, b. ywdyn), tarjamat : Samīr Karam, Dār al–Ṭalīʻah, Bayrūt, ṭ9.

al–Zajjāj, Abū Isḥāq (1383)

Iʻrāb al–Qurʼān, taḥqīq Ibrāhīm al–Abyārī, al–Muʼassasah al–Miṣrīyah al–ʻĀmmah lil–Taʼlīf wa–al–Tarjamah.

Zakarīyā, Fuʼād (2018)

al–Tafkīr al–ʻIlmī, Muʼassasat Hindāwī, al–Mamlakah al–Muttaḥidah.

Ibn al–Sarrāj, Abū Bakr (1408)

al–Uṣūl fī al–naḥw, taḥqīq : ʻAbd al–Ḥusayn al–Fatlī, Muʼassasat al–Risālah, ṭ3.

al–Sīrāfī, Abū Saʻīd (2008)

Sharḥ Kitāb Sībawayh, taḥqīq : Ramaḍān ʻAbd al–Tawwāb wa–aṣḥābuhu, Dār al–Kutub wa–al–Wathāʼiq alqwmyyh, ṭ2, al–Qāhirah.

Sībawayh, ʻAmr ibn ʻUthmān

Kitāb Sībawayh, taḥqīq ʻAbd al–Salām Hārūn, Dār al–Jīl, Ṭ1, Bayrūt.

ʻUthmān, Ṣalāḥ (2001)

al–Namūdhaj al–ʻIlmī bayna al–Khayyāl wa–al–wāqiʻ : baḥth fī Manṭiq al–tafkīr al–ʻIlmī, Munshaʼat al–Maʻārif, al–Iskandarīyah, Ṭ1.

al–Fārisī, Abū ʻAlī (1990)

al–Taʻlīqah ʻalá Kitāb Sībawayh, taḥqīq : ʻAwaḍ al–Qawzī, Maṭbaʻat al–Amānah, al–Qāhirah, Ṭ1.

Qanṣūh, Ṣalāḥ (2008)

Falsafat al–ʻIlm, Dār al–Tanwīr, Bayrūt.

Ibn Mālik, (1410)

Sharḥ al-Tas'hīl, taḥqīq : 'Abd al-Raḥmān al-Sayyid wa-Muḥammad Badawī al-Makhtūn, Hajar lil-Ṭibā'ah wa-al-Nashr, Ṭ1.

al-Mibrad, Abū al-'Abbās

al-Muqtaḍab, taḥqīq : Muḥammad 'Abd al-Khāliq 'Uḍaymah, 'Ālam al-Kutub.

al-Majdūb, 'Izz al-Dīn (2017)

al-Minwāl al-Naḥwī al-'Arabī : qirā'ah lisānīyah jadīdah, Dār al-Tanwīr lil-Ṭibā'ah wa-al-Nashr, ṭ2, Tūnis.

Majallat Majma' al-lughah al-'Arabīyah bi-Dimashq, al-mujallad al-thāmin wa-al-Arba'ūn, 1973 M.

al-Muṭayrī, Fahd

al-'Ilm : adawātuh wa-judhūruhu, qayd al-Nashr.

Ibn al-Warrāq, (1420)

'Ilal al-naḥw, taḥqīq : Maḥmūd al-Darwīsh, Maktabat al-Rushd, Ṭ1.

Ibn Wallād, Abū al-'Abbās (1996)

al-Intiṣār li-Sībawayh 'alá almbrrd, dirāsah wa-taḥqīq : Zuhayr Sulṭān, Mu'assasat al-Risālah, Bayrūt, Ṭ1.

Ibn Ya'īsh, Abū al-Baqā' (2014)

Sharḥ al-Mufaṣṣal, taḥqīq : 'Abd al-Laṭīf al-Khaṭīb, Dār al-'Urūbah lil-Nashr wa-al-Tawzī', al-Kuwayt, Ṭ1.

***